الثورة اللبنانية الثانية
تحدّيات التغيير الجذري في لبنان

علي حسين باكير*

ملخص: في 17 تشرين الأول/أكتوبر من عام 2019، اندلعت انتفاضة شعبية واسعة في لبنان، وذلك على خلفية إعلان السلطات اللبنانية عن نيّتها فرض ضريبة على استخدام تطبيق التواصل الاجتماعي عبر الهاتف (الواتس أب). كان هذا الإجراء بمثابة القشّة التي قصمت ظهر البعير، فقد تسبّب في موجة واسعة من الاحتجاجات التي بدأت تكبر في حجمها وتتوسع في مطالبها وصولاً إلى مطلب إسقاط السلطة الحاكمة في لبنان بجميع رموزها السياسية من خلال الشعار الشهير «كلّن يعني كلّن». تناقش هذه الورقة الانتفاضة اللبنانية: ظروفها، وأسبابها، ومطالبها، وكيفية تعامل الفاعلين السياسيين في لبنان مع هذه الانتفاضة، إضافة إلى مآلاتها واحتمالات نجاحها.

*باحث، تركيا

The Second Lebanese Revolution
the Challenges of Radical Change in Lebanon

ALI HUSSEIN BAKIR *

ABSTRACT *On October 17, 2019, a massive popular uprising erupted in Lebanon, after the Lebanese authorities announced their intention to impose a tax on the use of the social media app WhatsApp. This order was like the straw that broke the camel's back, unleashing a wide wave of protests that started to grow and expand its demands, up to the call to topple the governing authority in Lebanon with all its political symbols through the famous slogan "All means all." The paper below discusses the Lebanese uprising, its circumstances, causes, demands, and how political actors in Lebanon deal with this uprising in addition to its consequences and prospects for success.*

*Researcher, Turkey

رؤيـة تركيـة
2020-(9/1)
56 - 43

DOI: 10.36360 / 1560- 009- 001- 003

النسخة الثانية من «ثورة الأرز»

ليست هذه المرّة الأولى التي تندلع فيها انتفاضة شعبية في لبنان. إذ تسبب اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري في عام 2005 في إطلاق موجة من الاحتجاجات التي تطورت إلى انتفاضة شعبية عُرَفت فيما بعد باسم «ثورة الأرز». شهدت هذه الثورة آنذاك تلاقيًا إسلاميًّا- مسيحيًّا واسعًا في الشارع اللبناني، كان من نتيجته إجبار النظام السوري على سحب قواته الموجودة في لبنان، والخروج من البلاد. عمليًّا. اندفع حزب الله بصفته اللاعب الأقوى حينها سياسيًّا وعسكريًّا إلى ملء الفراغ الذي تركه الانسحاب السوري، وقبل أن تنجح هذه الانتفاضة في استكمال مسارها التغييري، قضى حزب الله على آمال هذه الثورة من خلال تكتيكات متعددة، من بينها دفع أنصاره ومواليه إلى الشارع؛ لمنع إحداث تغيير يطيح بنفوذه المتزايد في لبنان. أدى هذا الانقسام حينها إلى ولادة ما يُعرَف باسم تيّار 14 آذار الذي يضم حزب المستقبل وحلفاءه، وتيارّ 8 آذار الذي يضم حزب الله وحلفاءه.

ما يميّز تلك الثورة عن الانتفاضة التي اندلعت في تشرين الأول/ أكتوبر من عام 2019، هو أنّ الطابع السياسي كان يغلب في الأساس على دوافع الأولى، فيما غلب الطابع الاقتصادي- الاجتماعي على دوافع الثانية،[1] ولعلّ هذا ما ساعد الانتفاضة الأخيرة على تجاوز الانقسامات الطائفية والطبقيّة والمناطقية السائدة عادةً لتوسّع من قاعدتها الشعبية بحيث تشمل أناسًا من أعمار مختلفة وخلفيات متنوعة وانتماءات سياسية وطائفية ومناطقيّة متعددة.

الأسباب الاقتصادية في صلب اندلاع هذه الانتفاضة الشعبية، فلبنان يعاني من تراكم للديون بلغت حوالي 86 مليار دولار، أو ما يزيد على حوالي 150٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يضعه في المرتبة الثالثة عالميًّا من ناحية حجم الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي. والنمو في البلاد منخفض، ومن المتوقع أن ينكمش الاقتصاد اللبناني في 2019 إلى حوالي 0.2٪. والتضخم مرتفع ومعدّلات البطالة عالية جدًّا.[2]

> **اندفع حزب الله بصفته اللاعب الأقوى حينها سياسيًا وعسكريًا إلى ملء الفراغ الذي تركه الانسحاب السوري وقبل أن تنجح هذه الانتفاضة في استكمال مسارها التغييري قضى حزب الله على آمال هذه الثورة**

إضافة على ذلك، فإنّ الفساد ينخر في البلاد بشكل مهول منذ سنوات، مترافقًا مع نهب الإقطاعيين السياسيين للمال العام. والبنية التحتيّة مهترئة، ولم تشهد البلاد أعمالًا جديّة في البنى التحتيّة منذ ما يزيد عن عقد ونصف تقريبًا. الكهرباء[3] مقطوعة في غالب الأحيان، مع أنّها كلّفت الدولة حوالي 36 مليار دولار منذ عام 1992 وحتى عام 2018.

الوضع البيئي للبلاد آسن، حيث يغرق لبنان فعليًّا في النفايات، وهو ما يولّد أمراضًا لا متناهيّة للبنانيين، ويرفع من فاتورة التكلفة الصحيّة. وبخلاف الفساد الذي يشترك به جميع السياسيين في لبنان، فإنّ ما يُسمَّى بـ«اقتصاد الممانعة» الذي يقوده حزب الله كان له أثر كبير أيضًا في تدمير بنية الاقتصاد اللبناني، فضلًا عن الدولة اللبنانية.[4]

مطالب المتظاهرين: لا حلَّ اقتصاديًّا من دون التغيير السياسي

مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ الانتفاضة بدأت اعتراضًا على فرض ضريبة إضافية، فانّ المطالب الاقتصاديّة سرعان ما تحوّلت إلى مطالب سياسيّة أيضًا؛ نظرًا لارتباط الوضع الاقتصادي بتركيبة النظام السياسي اللبناني، وأداء الفاعلين السياسيين فيه. وعليه، فقد بلور المنتفضون خلال الأسبوع الأوّل من التظاهرات عشرة مطالب أوّلية لعل أهمّها:[5]

1) استقالة الحكومة وتعطيل مهام رئاسة الجمهورية ومجلس النواب، وتشكيل حكومة انتقالية (مجلس انتقالي) من القضاة المشهود لهم بالمناقبية والنزاهة والمهنيّة، وغير المرتبطين بالسلطة السياسية.

2) التشكيل الفوري للهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية من قبل خبراء وقانونيين ودستوريين معروفين بنزاهتهم، وإجراء انتخابات نيابية مبكرة وفق قانون انتخابي نسبي قائم على دائرة واحدة، ومن دون قيد طائفي (تعدّه وتشرف على تطبيقه المنظمات المتخصصة، مثل جمعية مراقبة الانتخابات- لادي).

3) تشكيل «لجنة اقتصادية من المتخصصين غير التابعين للسلطة، مهمتها: الاطلاع على كل المعطيات النقدية والمالية، وإعلانها لكل المواطنين، وإعداد خطة إنفاقية خلال مرحلة تصريف الأعمال. ووضع رؤية اقتصادية ومالية جديدة للعمل بها، جزء من بنودها: تفعيل الإسكان، وضمان شامل، وخفض أسعار الإنترنت والاتصالات، وتأمين الكهرباء والمياه خلال6 أشهر».

4) مصادرة أموال كل زعماء الأحزاب والرؤساء والوزراء والنواب الذين تعاقبوا على الحكم منذ 10 سنوات حتى اليوم، الموجودة في لبنان والخارج. وإخلاء كل الأملاك البحرية والنهرية والبرية المنهوبة من قبل السياسيين فورًا، ومصادرتها».

5) «وقف دفع أي فوائد عن الدين العام للمصارف فورًا، وإعلان اقتطاع 75٪ من أرباح المصارف استثنائيًّا لمدة 3 سنوات لمصلحة خزينة الدولة وللخروج من الأزمة النقدية، واسترداد كل الأرباح التي حققتها المصارف من الهندسات المالية فورًا.

إذا ما أردنا أن نحصر أهم مطالب المنتفضين في ثلاث خانات أساسيّة، فيمكن حينها الحديث عن تغيير الطبقة السياسيّة القائمة في لبنان برمّتها، والتي تسيطر على المشهد السياسي منذ عقود، وتغيير النظام السياسي نفسه القائم على المحاصصة الطائفية، وتغيير النظام الاقتصادي أيضًا. ومع الاعتراف بشرعية مثل هذه المطالب، يطرح السقف المرتفع لها إشكالية تقليدية تكمن في الجدلية القائمة، وهو مدى واقعية تحقيق هذه المطالب من جهة، وما هو الحدّ المقبول بها من قبل السلطة،[6] وهو ما يدفعنا إلى مناقشة الأسلوب الذي تعاملت به السلطة مع الانتفاضة ومطالبها.

كيف تعاملت السلطة مع الانتفاضة اللبنانية؟

تعاملت السلطة اللبنانية والفاعلون السياسيون في البلاد مع المنتفضين ومطالبهم بشكل مختلط، شمل ذلك الاحتواء تارةً، والمواجهة تارةً، والتفهّم حينًا، ومهاجمة الثورة أحيانًا، لكن من الممكن القول في المجمل إنّ ردّة الفاعلين السياسيين الأقوى في النظام السياسي اللبناني كانت سلبية وسيئّة، حيث رُفِضت مطالب المحتجّين، ولاسيّما السياسية منها، ومن ثمّ محاولة محاصرتهم إعلاميًّا وأمنيًّا، وبذل الجهود للالتفاف على مطالب الثورة، وتفريغ الانتفاضة من مضمونها عوضًا عن مناقشة مطالبها، وأخيرًا استخدام التخوين والاتهامات بالعمالة والمؤامرة

من أجل تسويغ استخدام القوة والعنف لفض التظاهرات. وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى ثلاثة فاعلين رئيسين في النظام السياسي اللبناني:

أولاً: حزب الله

يُعَدّ حزب الله أقوى اللاعبين على الساحة اللبنانية سياسيًّا واقتصاديًّا وعسكريًّا أيضًا. يتيح له ذلك القدرة على تعطيل أي قرار يتّخذه اللبنانيون بخلاف إرادته من جهة، وأن يؤدّي أيضًا دور الرافعة لأي طرف يتحالف معه من جهة أخرى، وهو ما حصل بالفعل عندما تحالف التيار الوطني الحر (المسيحي) معه، مما ضمن لرئيس التيار في حينه، ميشال عون، منصب رئيس الجمهورية اللبنانية.

في تعامله مع الانتفاضة اللبنانية، تفوّق أمين عام حزب الله حسن نصرالله على باقي المسؤولين من ناحية عدد المشاركات الإعلامية المخصصة لتوجيه رسائل للمنتفضين. ويُعَدّ ذلك في حدّ ذاته إشارة إلى مدى اهتمام الحزب بما يجري بصفته أكبر المستفيدين من بقاء النظام السياسي على شكله الحالي في هذه المرحلة بالتحديد. ولعلّ هذا ما يفسّر ردّة فعل حزب الله وأمينه العام حسن نصرالله السلبية تجاه المتظاهرين، حيث اتّهمهم في خطاب له[7] بتاريخ25 تشرين الأول 2019 بالحصول على تمويل أجنبي من أحزاب وسفارات لم يسمّها، مهدّدًا إياهم بشكل مبطّن بإمكانية الذهاب إلى حرب أهلية، ومعلنًا في الوقت نفسه خطوطه الحمراء، ولاءاته الثلاثة ضد مطالب الانتفاضة، وهي: لا للإطاحة بالنظام، ولا لاستقالة الحكومة، ولا للانتخابات النيابيّة المبكّرة.[8] وقد ردّ المتظاهرون على لاءات نصرالله وتهديداته بالشعار الشهير «كلن يعني كلن، نصر الله واحد منن» في إشارة إلى ضرورة رحيله هو الآخر عن السلطة.[9]

بموازاة هذا الموقف، شنّت وسائل الاعلام التابعة لحزب الله وتلك المحسوبة عليه هجومًا على المنتفضين. على سبيل المثال، صحيفة الأخبار الموالية لحزب الله قالت: إنّ ما يجري في لبنان هو نتيجة اتفاق أدوات الولايات المتّحدة الامريكية المتمثّلة بقطر وتركيا والإمارات والسعودية على تخريب العالم العربي وحماية إسرائيل، مشيرةً إلى أنّ كل هذه الدول تقوم بتمويل-من سمّتهم بـ(المرتزقة) من أجل تنفيذ سيناريو يشبه الإنقلاب.[10]

> **يُعَدّ حزب الله أقوى اللاعبين على الساحة اللبنانية سياسيًّا واقتصاديًّا وعسكريًّا أيضًا. يتيح له ذلك القدرة على تعطيل أي قرار يتّخذه اللبنانيون بخلاف إرادته**

هذا الموقف جاء متّسقًا مع موقف نظام الولي الفقيه في إيران الذي قام بتخوين المنتفضين في العراق[11] وفي لبنان، معتبرًا أنّ من يقف خلف ما يجري هم الأمريكان والصهاينة وعدد من الدول العربية. وبعدها

بأيام فقط، أعلن الخامنئي عن موقف رسميّ[12] يعبّر فيه عن رفضه الثورات، مشيرًا إلى أنّ مطالبها يجب أن تأتي من خلال الأنظمة القائمة. مثل هذه المواقف كانت بمثابة ضوء أخضر لاستخدام العنف ضد المتظاهرين، وتفريقهم بالقوّة من قبل أنصار حزب الله وحركة أمل والتيار الوطني الحرّ.

ثانيًا: الرئيس اللبناني

رفض الرئيس اللبناني ميشال عون، حليف حزب الله في السلطة- الانتفاضة اللبنانية وإن حاول أن يظهر تفهّمه في المرحلة الأولى لمطالبهم، لكنّه سرعان ما قام هو وتيّاره كذلك باتهامهم بالعمالة، ورفض مطالبهم، والتذرّع بعدم وجود ممثّل للمنتفضين للتفاوض معهم. تعرّضت إطلالاته الإعلامية إلى انتقادات كبيرة من قبل المنتفضين، وقد وصفه كذلك مؤيدون للانتفاضة بأنّه يعيش على كوكب آخر، ويمثّل شيخوخة النظام اللبناني وهذيانه.[13]

في خطابه اللاحق، حاول ميشال عون رأب الصدع من خلال الدعوة إلى الحوار لتجاوز الأزمة، متعهدًا في الوقت نفسه بالعمل على استقلال القضاء، حتى يكون مؤهلًا لمعركة مكافحة الفساد، وداعيًا إلى الالتزام بحماية المتظاهرين، والحفاظ على حقهم في حرية الرأي والتعبير، إضافة إلى حماية حق حرية التنقل، في إشارة إلى منع المتظاهرين المحتجّين من قطع الطرق. كلام الرئيس اللبناني لم يُؤخذ على محمل الجد، ولاسيّما عند المنتفضين الذين يرون فيه رمزًا للفساد في السلطة، في الوقت الذي بقي المتظاهرون يتعرضون لهجمات منظّمة من قبل أنصار التيار الوطني الحر وحزب الله من دون دورٍ يُذكر لقوى الأمن التي بدت محتارة وعاجزة عن فعل شيء.

وسائل الإعلام التابعة المعادية للانتفاضة[14] ولاسيما التابعة للتيار الوطني الحر الذي يمثّله الرئيس وصهره وزير الخارجية جبران باسيل- وصفت الثورة بأنّها مؤامرة تجري بتدريب أمريكي وتحريض سعودي وانغماس سوري، كما أُسبغ على المتظاهرين أوصاف هدفت إلى نزع الشرعية الاجتماعية عنهم،[15] ونظّم التيار الوطني الحر مظاهرات لأنصار الرئيس للوقوف في وجه المتظاهرين، وبدت هزيلة ومصطنعة. الرئيس ظهر في موقع المتمسّك بالسلطة التي حصل عليها بدعم من حزب الله، وكان موقفه انعكاسا لتأكيده غير المعلن عن أنّه لن يتنازل أو يتراجع، خصوصًا مع اتهامات الفساد الكبيرة الموجّهة إليه وإلى صهره، الذي يجري التخطيط له ليرث رئيس الجمهورية في موقعه باتفاق بين التيار الوطني الحر وحزب الله مجددًا.

ثالثًا: رئيس الحكومة

يُعَدّ سعد الحريري رئيس الحكومة اللبنانية قبل استقالته- الحلقة الأضعف في تشكيلة السلطة؛ لأنّه الحاجز الأوّل للصدام مع المتظاهرين من جهة، ولأنّه كان تحت ضغط التفاهم بين التيار الوطني الحر وبين حزب الله. لكنّه في المقابل، يمثّل التيار الأعرض لدى السنّة،

ويحظى بقبول دولي، وعلاقاته تُعدّ ضمانة للبنان، بالرغم من الوضع السيئ. لذلك حاول التيار الوطني الحرّ وحزب الله التمسّك به واستخدامه درعًا، لكن وبخلاف المحورين السابقين في السلطة، حاول سعد الحريري في المقابل امتصاص نقمة المتظاهرين، وتقديم شيء يفيد جميع الأطراف، ولا يكون في الوقت نفسه مجرّد مناورة لاحتواء المتظاهرين بدلًا من الاستجابة لمطالبهم. ومن هذا المنطلق، قدّم الحريري ورقة إصلاحية بتاريخ 21 أكتوبر 2019، لعل من أبرز ما طرحه فيها:[16]

1) إسهام مالي كبير من المصارف، من بينها فرض ضرائب عليها وعلى شركات التأمين، وإلغاء مجالس حكومية، وتخفيض النفقات الاستثمارية، إضافة إلى تفعيل الالتزام الضريبي، ومنع التهريب عبر المعابر الشرعية، وإقفال المعابر غير الشرعية.

2) اقتراحات لحلّ أزمة الكهرباء، وإقرار قانون استعادة الأموال المنهوبة، وقانون حماية كاشفي الفساد، وخفض رواتب الوزراء والنواب الحاليين ما بين ٪40 و٪60.

3) خفض رواتب الرؤساء والوزراء والنواب الحاليين والسابقين بنسبة ٪50، وإسهام المصرف المركزي والمصارف اللبنانية بنحو خمسة آلاف مليار ليرة لبنانية (نحو 3.3 مليارات دولار).

4) كما تتضمن خطة لخصخصة قطاعة الاتصالات، وإصلاحًا شاملًا لقطاع الكهرباء المهترئ، وهو مطلب حاسم من المانحين الأجانب للإفراج عن 11 مليار دولار.

لكن نقمة الشارع حالت دون الموافقة على الخطّة الإصلاحية التي كانت بمثابة مسكّن،17 وهو ما دفع الحريري في نهاية المطاف إلى الاستقالة بتاريخ 29 أكتوبر 2019 معلنًا أنّها تأتي في سياق الاستجابة لمطالب المتظاهرين وداعيًا إلى حماية السلم الأهلي، ولبنان من الانهيار الاقتصادي.[18] وبذلك يكون الحريري قد تخلّص من عبء التيار الوطني الحرّ وحزب الله، مخيّرًا إيّاهم لاحقًا بين إعادة تشكيل حكومة تكنوقراط كما أراد المنتفضون، أو تحمّلهم أعباء ما يأتي من خيارات لاحقة، ومن تداعيات على لبنان.

رابعًا: لاعبون آخرون

إضافة إلى اللاعبين الثلاثة الرئيسين المذكورين آنفًا، كانت هناك مواقف لبعض القوى الأخرى، فحركة أمل (الشيعية) التي يمثلها رئيس البرلمان نبيه بري، اصطفّت مع حزب الله في المحصّلة. أمّا الزعيم الدرزي وليد جنبلاط، رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، فقد أعلن دعمه لمطالب الثورة، لكنّه لم يدفع وزراءه فيها إلى الاستقالة[19] بدعوى حرصه على عدم خلق فراغ سياسي، لكنّه أعلن دعمه للحريري أيضًا في أي موقف يتّخذه.[20] أمّا الطرف الآخر، وهو رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع، فقد كان ربما السياسي الأكثر انسجامًا مع مطالب التحركات على الأرض، ربما لأنّه كان في الغالب معارضًا لكل المسار السياسي الذي يقوده تحالف حزب الله–التيار الوطني الحر بالرغم من وجود ممثلين عن القوات في الحكومة

اللبنانية. سمير جعجع طلب من ممثلي حزبه في الحكومة الاستقالة (قبل أن يستقيل رئيس الحكومة)، مشيرًا إلى أنّ «الثورة هي النتيجة الطبيعية لإفلاس السلطة بعدما أفقرت شعبها وأفلسته». كما أيّد جعجع مطالب الثورة من ناحية ضرورة تشكيل «حكومة مستقلة تمامًا عن السلطة، لا يعمل فيها الوزراء بخلفيات سياسية أو عقائدية، إنما بخلفيات علمية لوضع أفكار قابلة للتنفيذ»، كما رفض مقترح حزب الله تشكيل حكومة تكنو-سياسية، لافتًا إلى أنّ «الاختصاصيين في حكومة تكنوسياسية هم مجرّد ديكور».[21]

ما احتمالات النجاح؟

بالنظر إلى الطبيعة المعقدّة للنظام السياسي اللبناني، وتعدّد المؤثّرين في هذا النظام، فضلًا عن كثرة اللاعبين والمستفيدين، يمكن القول: إنّه ليس من المبالغة استنتاج أنّ رفع سقف التوقعات حيال حجم التغيير المنشود في لبنان قد يتسبب بخيبة أمل لاحقًا، ولاسيّما إذا ما استمرت المعادلة القائمة بين المتظاهرين والسلطة بشكلها السائد دون تغيير في موازين القوى. بمعنى آخر، استطاعت الانتفاضة اللبنانية حتى الآن تحقيق بعض المكاسب المحدودة، بالرغم من المصاعب التي اعترضت طريقها، لكن تحقيق التغيير الجذري الذي تطالب به يتطلّب هو الآخر إجراءات أكبر بكثير مما تفعله الانتفاضة حاليًّا، وضغطًا أعلى على السلطة من الضغط الذي تمارسه.

في الحالات الصعبة في بلدان أخرى، يكفي ربما الثورة ضد فرد أو مؤسسة لتغيير النظام، لكن في لبنان يحتاج الأمر إلى ثورة ضد مجموعة من الزعماء والقادة، فضلًا عن الدويلات القائمة داخل الدولة، أو المسيطرة عليها، وهذا أمر يبدو في غاية الصعوبة ضمن المعادلة الحالية. مع الاعتراف بأنّ ما يجري شعبيًّا هو أمر غير مسبوق لبنانيًّا، ويمكن القول إنّ السيناريوهات مفتوحة على عدّة احتمالات، لعل أهمّها:

أولا: التغيير عبر الدستور تحت ضغط الانتفاضة

من الممكن، نظريًّا على الأقل، إذا ما استمرت الانتفاضة بالضغط وجرى توظيف ذلك بشكل مناسب للحصول على مكاسب من خلال الدستور اللبناني- أن يحصل التغيير المنشود. لكن لمثل هذا المسار خطوات من المفترض سلوكها، ويمكن إيجازها بما يأتي:

1) دفع الحكومة إلى الاستقالة، وعادة يمكن ذلك وفق نص المادة 69 من الدستور اللبناني[22] من خلال استقالة رئيسها، أو استقالة ثلث أعضاء الحكومة، أو من خلال نزع البرلمان الثقة عنها. بعدل الاستقالة تتحوّل الحكومة إلى حكومة تصريف أعمال، وفي هذه الوضعية تتمتّع حكومة تصريف الأعمال بالحد الأدنى من الصلاحيات التي تتيح لها تصريف الأعمال، خصوصًا ذات الطابع الإداري، دون القدرة على اتخاذ أيّ قرار في أيّ مسألة مهمّة، وذلك ريثما تُشكَّل حكومة جديدة وتنال الثقة من البرلمان. هذه الحكومة من المفترض أن تكون حكومة

تكنوقراط، حتى ينسجم ذلك مع مطالب المتنفضين، وأن تقوم بدورها بمهامّ محددة، سيتم الإشارة إليها في الخطوات الآتية لاحقًا.

2) تدفع الخطوة السابقة البرلمان وفق المادتين53 و69 إلى أن يصبح في وضعية انعقاد دورة استثنائية إلى أن تُشكَّل الحكومة الجديدة، وتحصل على الثقة المطلوبة من البرلمان. في هذه الوضعية يصبح رئيس الجمهورية مجبرًا على الدعوة إلى القيام باستشارات نيابية ملزمة لتسمية اسم مرشّح الكتل البرلمانية المفضّل لرئاسة الحكومة، وفق ما ينص عليه الدستور اللبناني. بعد إبلاغ رئيس الجمهورية بذلك، يقوم الأخير بإصدار مرسوم تعيين رئيس الحكومة، ويقوم الأخير مع الأوّل بإصدار مرسوم تعيين الحكومة.

3) إجراء انتخابات نيابية مبكّرة وفق المادتين53 و62 على أساس قانون انتخابي عصري غير طائفي وغير مفصّل على مقاس الطبقة السياسية الحاكمة والمستفيدة، ويكون ذلك من خلال إحالة صلاحيات تشريعية من قبل البرلمان إلى الحكومة لتضع القانون المشار إليه، على أن يستقيل مجلس النواب بعدها، وكذلك الأمر بالنسبة إلى رئيس الجمهورية الذي يتوجب

عليه الاستقالة، وتُوكل الصلاحيات اللازمة للحكومة ضمن عملها المحدّدة الأطر لفترة زمنيّة مؤقّتة، ريثما يجري تنظيم الانتخابات النيابيّة المبكّرة خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر.

4) ينتخب مجلس النوّاب الجديد رئيسًا له، وينتخب كذلك رئيسًا للجمهورية، ويطلب الأخير بعدها إجراء استشارات نيابية ملزمة لتسمية رئيس حكومة جديدة، ثم يوقع رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة على مرسوم تشكيل الحكومة الجديدة، وتنال الثقة في البرلمان، وهكذا يصبح لدينا برلمان جديد، ورئيس جمهورية جديد، وحكومة جديدة.

حتى تكون هذه الخطوات الدستورية متوافقة مع متطلّبات الانتفاضة اللبنانية، يجب أن:

أ. يضغط الشارع لاستقالة حكومة الحريري (وهو ما حصل بالفعل).

ب. تكون الحكومة الأولى المؤقّتة حكومة تكنوقراط مصغّرة غير تابعة لأي أحزاب سياسية؛ حتى لا يجري تفريغها من مضمونها، أو الإلتفاف على مطالب المتظاهرين، على أن تكون مهمّتها الأساسية هي: إقرار قانون استقلالية القضاء لتمكينه من المحاسبة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الوضع المالي والاقتصادي في البلاد، وأخيرًا إجراء انتخابات مبكّرة على أساس قانون انتخابي عصري غير طائفي وغير مفصّل على مقاس الطبقة السياسية الحاكمة والمستفيدة.

ج. يضغط الشارع لاستقالة مجلس النواب ورئيس الجمهورية وإعداد قانون انتخابي وفق المواصفات المشار إليها مسبقًا.

لكن تعتري هذا المسارَ الدستوري مشكلتان رئيستان:

1) لا يمكن أن يُطبّق نفسه من تلقاء نفسه؛ بمعنى آخر، من غير المنتظر أن تقوم السلطة الحاكمة والمستفيدة بتغيير نفسها بنفسها وإخراج نفسها من اللعبة.

2) السلطة السياسية القائمة هي من يسيطر على مفاتيحه، ومن ثَمّ هناك إمكانية دومًا أن يجري تفريغه من مضمونه، أو أن يجري التلاعب بالمسار لتفكيك الانتفاضة، ومن ثمّ العودة مجددًا إلى ما كان قائمًا في السابق قبل استكمال تطبيق المسار التغييري.

هذا الوضع يتطلب بالضرورة الضغط الدائم من قبل المنتفضين في الشارع عند كل استحقاق، حتى يضمن هؤلاء أن ينفّذ الممسكون بالسلطة هذه الخطوات تحت طائلة تدهور الوضع السياسي والاقتصادي والأمني كلما ماطلوا في حسم المسألة دستوريًّا.

ثانيًا: «الثورة العارمة» في مواجهة «السلطة تريد إسقاط الشعب»

انتهت محاولات السلطة الالتفاف على مطالب المنتفضين حتى الآن بالإخفاق، فبعد تسمية محمد الصفدي لرئاسة الوزراء، ضغط الشارع لرفض هذه التسمية على اعتبار أنّ هذا لا يستجيب لتطلّعات المنتفضين، وهو ما أدى إلى اعتذار الأخير وسحب اسمه من التداول.

وبعد إخفاق ترشيح اسم بهيج طبارة أيضًا، جرى كذلك محاولة أخرى لتسمية سمير الخطيب رئيسًا للوزراء، وقد أخفقت.[23] وفيما يعتقد البعض أنَ الفرصة الأخيرة لإنقاذ البلد هي تشكيل حكومة متوافق عليها من قبل عون وحزب الله– يرى المنتفضون أنّ تولّيه رئاسة الحكومة بهذا الشكل وهذه الظروف مصحوبةً بخطوات لإنهاء التظاهرات قد يعدّ بمثابة المسمار الأخير في نعش الثورة.

ويرفض حزب الله تشكيل حكومة التكنوقراط التي ينادي بها المنتفضون،[24] ويدعو بدلًا من ذلك إلى تشكيل حكومة «تكنوسياسية» تجمع بين اختصاصيين وسياسيين، وتكون برئاسة الحريري في الوقت نفسه، وهو ما يتّفق عليه حزب الله مع عون والتيار الوطني الحر أيضًا. ويهدف حزب الله من خلال هذا الطرح إلى إرضاء الشارع من خلال إدخال التكنوقراط، ولكنّه يفرّغ هذه الخطوة من مضمونها لاحقًا عندما يربط هؤلاء بالتوجهات السياسية لأحزابهم، ومن ثمّ يريد للحكومة أن تكون برئاسة الحريري كي يؤمّن غطاءً غربيًّا ودوليًّا لها يقي لبنان من الانهيار ويحفظ لحزب الله مكاسبه وقيادته غير المباشرة للنظام السياسي في لبنان. وانطلاقًا من وعيه بهذه المسألة يرفض الحريري كذلك حتى الآن القيام بهذه المهمّة، ويشترط أن يكون على رأس حكومة تكنوقراط كاملة، كما يريدها الشارع، أو أن يتحمّل الآخرون عواقب ما سيجري لاحقًا.

الدوران في نفس الحلقة المفرغة من شأنه أن يؤدّي إلى استنزاف ما تبقّى من قدرات لبنان، وهو ما قد يفتح الباب أمام احتمالات أسوء كالانهيار الشامل للبلاد، أو حتى ربما اندلاع حرب أهلية. ولذلك، وانطلاقًا من وعيها بإمكانية حصول مثل هذا الأمر، وخوفًا على مصالحها الكامنة في النظام القائم في لبنان، فقد تسعى السلطة السياسية هناك إلى:

1) تجاهل مطالب الثورة والالتفاف عليها بشكل كامل. في هذا السياق، قد تراهن السلطة على النفَس القصير للمتظاهرين وعلى تعبهم من جهة، وعلى ترويج مآلات غاية في السوء في حال استمرارهم بتحرّكهم المطلبي من جهة أخرى تنتهي بالصِدام، وذلك لتخييرهم بين وضع سيّئ ووضع أسوء، ضاربين المثل في وضع سوريا وغيرها من البلدان التي شهدت انتفاضات عربية، متجاهلين أنّ ذلك كان نتيجة استخدام القوّة من قبل الأنظمة التي رفضت إعادة السلطة إلى مصدر شرعيتها وهو الشعب. وزير خارجية لبنان جبران باسيل المحسوب على رئيس الجمهورية وحزب الله قالها صراحة: «الفوضى في لبنان، التي يُعِدّ لها البعض في الخارج، ستكون نتيجتها حتمًا كما في الأزمة السورية: خرابًا للبلد، ودمارًا لمؤسساته، ودمًا لأبنائه، وتطرّفًا مُتنقلًا، ونزوحًا باتجاهكم، وستكون في النهاية انتصارًا لأهل الأرض وهزيمة لأعدائها».[25]

2) قمع الانتفاضة بالقوّة. إذا لم تنجح جهود السلطة الممثلة في لتيار الوطني الحر وحزب الله في الالتفاف على مطالب الثورة، إذ قد يُتَّخذ قرار بإنهائها تفاديًا للذهاب إلى سيناريو يفقدون

به السلطة رغمًا عنهم. لكن إلى أي حدّ سيكون بالإمكان اعتماد هذا الخيار علنًا، ولاسيما في ظلّ رفض الجيش حتى الآن[26] الانصياع إلى دعوات لإنهاء الانتفاضة تحت ذريعة «فتح الطرقات المغلقة» هو أمر غير معروف، لكن من المرجّح ألا يُتَّخَذ مثل هذا القرار علنًا حتى لو كانت هناك نية حقيقيّة لتطبيقه، وذلك نظرًا للارتدادات السلبيّة التي سيتركها على هؤلاء الفرقاء. والأرجح ضمن هذا السيناريو الاعتماد على أعضاء و/ أو مناصري حزب الله والتيار الوطني؛ لإنهاء التظاهرات بالقوّة كما حصل جزئيًّا عدّة مرات حتى هذه اللحظة.

أيًّا يكن السيناريو، فالأكيد أنّ بقاء الستاتيكو القديم -الذي كان قائمًا في لبنان قبل الانتفاضة الأخيرة- على حاله سيكون من الصعوبة بمكان في ظل الأوضاع الداخلية والإقليمية والدولية الضاغطة. وإنّ إخفاق الانتفاضة في تحقيق أيّ من المطالب التي خرجت من أجلها قد يؤدي مستقبلًا إلى انفجار اجتماعي خارج عن السيطرة، لكن إخفاق السلطة أيضًا في التوصل إلى حل يستجيب إلى تطلعات الناس سيؤدي إلى انهيار شامل للدولة.

الهوامش والمراجع:

1. Martin Chulov, Lebanon›s mass revolt against corruption and poverty continues, The Guardian, 20 October 2019.
https://www.theguardian.com/world/2019/oct/20/lebanons-mass-revolt-

2. انظر:
Decision time: Lebanon faces significant debt crunch, Aljazeera, 28 November 2019
https://www.aljazeera.com/ajimpact/decision-time-lebanon-faces-major-debt-crunch-191128012203508.html

3. الكهرباء في لبنان: أزمة بلا حلّ، مجلة الشهرية،10 تموز2018.
https://monthlymagazine.com/ar-article-desc_4753

4. للاستزادة، انظر: علي حسين باكير، اقتصاد الممانعة يدمّر الاقتصاد اللبناني، تلفزيون سوريا،20 كانون أول 2019.
https://www.syria.tv/TTj

5. 10 مطالب للمتظاهرين في انتفاضة لبنان للخروج من الساحات، العربي الجديد،21 أكتوبر2019.
https://cutt.us/VXF5E

6. علي حسين باكير، لبنان دولة غير قابلة للإصلاح حاليًّا، تلفزيون سوريا،21 تشرين اول 2019.

7. ناشطون: نصر الله يناقض نفسه بشأن التمويل الخارجي، الخليج الجديد،26 تشرين اول2019

8. نصرالله: لا نؤيد استقالة الحكومة ولا نقبل بانتخابات نيابية مبكرة، وكالة الأناضول للأنباء، 25 تشرين اول 2019.
https://www.aa.com.tr/ar/الدول-العربية/نصرالله-لا-نؤيد-استقالة-الحكومة-ولا-نقبل-بانتخابات-نيابية-مبكرة/1626496

9. «كلن.. يعني كلن».. هؤلاء من يريد اللبنانيون رحيلهم، ونصرالله "الرافض الأبرز"، عربي بوست، 22 أكتوبر2019.
https://arabicpost.net/تحليلات-شارحة/مواد-شارحة/22/10/2019/كلن-يعني-كلن-هؤلاء-من-يريد-اللبناني/

10. صحيفة الأخبار تكشف تفصيلات عن محاولات خطف الحراك وعن التمويل، قناة المنار، 28 تشرين أول 2019.
http://almanar.com.lb/588345

11. انظر على سبيل المثال:
Ali Bakeer, What is Behind Iran's De-legitimization of Iraq Protests?, InsideArabia, 31 October 2019.
https://insidearabia.com/what-is-behind-irans-de-legitimization-of-iraq

12. خامنئي يوجه نصيحة «للحريصين» في لبنان والعراق وسط مظاهرات البلدين، سي إن إن بالعربية، 30 تشرين الأول 2019.
https://arabic.cnn.com/middle-east/article/201930/10//khameni-advise-iraq-lebanon-demonstrations

13. "يروحوا يهاجروا"... رئيس لبنان يشعل تويتر بتصريحات صادمة، سبوتنيك الروسية،13 تشرين ثاني 2019.
https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201911131043396805--يروحوا-يهاجروا-/رئيس-لبنان-يشعل-تويتر-بتصريحات-صادمة

14. أسماء رمضان، إعلام الثورة المضادة في لبنان: تلويح بالحرب واتهامات بالعمالة، نون بوست، 6 نوفمبر 2019.
https://www.noonpost.com/content/34775

15. مخرج لبناني يتحدث عن «أهداف جنسية» للمتظاهرين. وردود فعل منددة، الحرة،29 تشرين أول 2019.
https://www.alhurra.com/a/مخرج-لبناني-يتحدث-عن-أهداف-جنسية-للمتظاهرين-وردود-فعل-منددة/518102.html

16. تشمل إلغاء مجالس وتخفيض رواتب ونفقات.. تفصيلات ورقة الحريري لتهدئة الشارع اللبناني، الجزيرة نت، 20 أكتوبر 2019.
https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/10/20/جنبلاط-أعلن-رفضها-تفاصيل-خطة-الحريري-الاقتصادية-لمواجهة-الاحتجاجات

17. الحريري يعرض "انقلابًا اقتصاديًّا" وانتخابات.. والشارع يرفض، الخليج أون لاين،21 أكتوبر 2019.
https://alkhaleejonline.net/سياسة/الحريري-يعرض-انقلاباً-اقتصادياً-وانتخابات-والشارع-يرفض

18. الحريري يستقيل من رئاسة الحكومة، ويدعو لمنع انهيار الاقتصاد، عربي21، 29 أكتوبر 2019.
https://arabi21.com/story/1218931/الحريري-يستقيل-من-رئاسة-الحكومة-ويدعو-لمنع-انهيار-الاقتصاد

19. جنبلاط: لا استقالة لوزراء الاشتراكي من الحكومة حاليًّا، العربية. نت،20 أكتوبر 2019.
https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/2019/10/19/جنبلاط-علينا-تفادي-الفراغ-والانهيار-المالي-في-لبنان

20. جنبلاط: ما يحدث انتفاضة عارمة، ولن نترك الحريري وحيدًا، الحرّة،18 أكتوبر 2019.
https://www.alhurra.com/a/جنبلاط-ما-يحدث-انتفاضة-عارمة-ولن-نترك-الحريري-وحيدا/516648.html

21. لبنان.. جعجع يدعو لحكومة «مستقلة تمامًا» عن السلطة، وكالة الأناضول،5 كانون أول 2019.
https://cutt.us/X1JPP

22. انظر نص الدستور اللبناني:
https://www.un.int/lebanon/sites/www.un.int/files/Lebanon/the_lebanese_constitution_arabic_version.pdf

23. لبنان.. مظاهرة أمام منزل الخطيب رفضًا لتوليه رئاسة الحكومة، وكالة الأناضول للأنباء، 4 كانون أول 2019.
https://www.aa.com.tr/ar/-الدول-العربية/لبنان-مظاهرة-أمام-منزل-الخطيب-رفضا-لتوليه-رئاسة-الحكومة/1663382

24. نفس المرجع السابق.

25. تغريدة من حساب جبران باسيل
https://twitter.com/Gebran_Bassil/status/1202980212612489217?s=20

26. إلياس حرفوش، عون ونصرالله ومطالب الحراك، صحيفة الشرق الأوسط، 7 كانون أول 2019.
https://cutt.us/QBqE3